



Distr.  
GENERAL

A/34/271/Add.1  
12 November 1979  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH



الأمم المتحدة  
الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون  
البند 101 من جدول الأعمال

وحدة التفتيش المشتركة

تقرير عن المبادئ التوجيهية الأولية لتنظيم التقييم  
الداخلي لمنظمات الأمم المتحدة

تعليقات لجنة التنسيق الإدارية

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة تعليقات لجنة التنسيق الإدارية  
على تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "المبادئ التوجيهية الأولية لتنظيم التقييم الداخلي  
لمنظمات الأمم المتحدة" (A/34/271).

## المرفق

### تعليقات لجنة التنسيق الإدارية

#### أولا - ملاحظات عامة

١ - يقترح التقرير مجموعة شاملة من الاعتبارات والخيارات من أجل اعتمادها بوصفها أطارا مشتركا يضم مختلف الممارسات الموصوفة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة السابق عن تاريخ وطبيعة ومركز جهود التقييم في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/77/1) (١) . وقد وضعت تعليقات مستقلة (A/34/286/Add.1) على تقرير متصل بالموضوع لوحدة التفتيش المشتركة يقدم مجموعة مصطلحات خاصة بالتقييم (JIU/REP/78/5) (٢) . ويتصل كذلك تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن التخطيط المتوسط الأجل في الأمم المتحدة (JIU/REP/79/5) (٣) بهذا التقرير لأن كليهما يعالجان مواضيع معينة كتحدد الأهداف ووضع مؤشرات الانجاز .

٢ - وترى لجنة التنسيق الإدارية أن هذه المبادئ التوجيهية الأولية تشكل خطوة قيمة في مجال استحداث نهج مشترك للتقييم من شأنه أن يساعد ، عن طريق التشديد على النواحي المشتركة فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة مع المحافظة في الوقت نفسه على الدرجة اللازمة من المرونة ، على تمهيد الطريق نحو مزيد من التقدم في هذا المجال . ولا شك أن هذه المبادئ التوجيهية ستكون موضع تطوير وصقل تدريجيين مع اكتساب خبرة في تطبيقها ، ولكن لجنة التنسيق الإدارية تقدر أعظم التقدير هذا التقرير المفيد الذي يوفر أساسا واقصيا سليما لتطوير ممارسات تقييم مشتركة .

٣ - وكما ورد في الفقرة ٨ من تقرير وحدة التفتيش المشتركة ، فإن لهذه المبادئ التوجيهية الأولية هدفين رئيسيين :

( أ ) " حفز التفكير " ؛

( ب ) " توفير اطار ارشادي مشترك عام لتطبيقه تطبيقا مرنا وعمليا على حالات التقييم المتباينة الكثيرة التي تواجهها منظمات الأمم المتحدة " .

( ١ ) عمم على أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي تحت الرمز E/6003 .

( ٢ ) عمم على أعضاء الجمعية العامة تحت الرمز A/34/286 .

( ٣ ) عمم على أعضاء الجمعية العامة تحت الرمز A/34/84 .

٤ - وليس ثمة شك في أن هذا التقرير الشديد الأهمية والفائدة سيحفز التفكير في جميع مؤسسات المنظومة التي تعكف حالياً على أنواع شتى من التقييم لأنشطتها . وسيستخدم المتن الرئيسي للتقرير ، وكذلك مرفقه الأول الذي يقدم قائمة مرجعية بالمسائل التي ينبغي طرحها لدى التقييم ، استخدماً واسعاً بوصفه وثيقة مرجعية .

٥ - ويحدد التقرير مقاصد التقييم وخصائصه المستصوبة التي توافق عليها لجنة التنسيق الإدارية بوجه عام . كما يبرز التقرير أنه لا يمكن تقييم برنامج معين تقييماً ناجحاً إلا إذا كان هذا التقييم ضمن تصميم البرنامج أساساً من الناحيتين الإجرائية والمضمونية على السواء . وتوافق لجنة التنسيق الإدارية موافقة كاملة على هذه الفكرة .

٦ - ويختار التقرير للاستخدام في منظمات الأمم المتحدة ما يسمى " المنهجيات المتواضعة " . وفي الوقت نفسه ، يعترف التقرير بأن ليس من اليسير الوفاء بالمعايير المستصوبة لتحديد الأهداف والمؤشرات ، ويعرض ستة مستويات تدريجية للتقييم . وفي هذا الصدد ، توافق لجنة التنسيق الإدارية موافقة كاملة على القول أن كثيراً من المشاكل والعوائق تمنع الاستخدام الكامل في منظومة الأمم المتحدة للمنهجيات الأكثر تطوراً ، وأن التقييم " المثالي " أو " المستصوب " قد لا يكون ممكناً في المستقبل الفوري . وسوف يتبين للوحدات والأفرقة المعنية بالتقييم في جميع أجزاء المنظومة أن التوجيه الذي يقدمه التقرير عن كيفية اختيار المنهجيات المناسبة وكيفية تنفيذها هو توجيه عظيم القيمة .

٧ - وتعكف وحدة التفتيش المشتركة على نشاطين آخرين يسهمان في تعزيز تفهم مشترك واستعداد منهجيات تقييمية أكثر فائدة :

( أ ) فقد نظمت الوحدة اجتماعات غير رسمية للموظفين المعنيين بالتقييم جرى فيها تقاسم خبرة مختلف المنظمات وما تقدمه من حلول للصعوبات المشتركة ، كما جرت فيها مناقشة مفاهيم التقييم . وقد عقد اجتماعان من هذا القبيل ومن شأن مواصلة مثل هذه الاجتماعات بصفة دورية تيسير وتدعيم التقدم والاتفاق على المبادئ في هذا المجال ؛

( ب ) وتعكف الوحدة كذلك على عمليات التقييم الخارجي للبرامج . وقد ناقشت لجنة البرنامج والتنسيق ، في دورتها الثامنة عشرة ، أول تقييم قامت به الوحدة لبرنامج الإدارة العامة والمالية العامة في الأمم المتحدة (A/33/227) . وبالإضافة إلى قيمة ما تضمنه التقرير من بحوث واستنتاجات تتصل بالمضمون ، تبينت فائدته كمثال ونموذج للمنهجية التطبيقية . وقد استخدمت عدة نقاط مختارة من التقرير في عمليات التقييم الداخلي التي جرت لاحقاً لبرنامج الشركات عبر الوطنية ( E/AC.51/98 و Corr.1 و Add.1 و 2 ) في الأمم المتحدة . وفي هذا السياق ، يجرى أنه رغم كون المبادئ التوجيهية الواردة في التقرير المستعرض تتعلق بنظم التقييم " الداخلي " لمنظمات الأمم المتحدة ، فإن معظم الاعتبارات والمبادئ تنطبق كذلك على التقييم الخارجي .

٨ - وفي كل من هذين النشاطين ، تقوم وحدة التفتيش المشتركة بتسهيل تحديد ونشر تقنيات " الممارسة الأفضل " ، وكذلك بالمساعدة على تحديد الصفات المشتركة . وهذان النهجان متكاملان

بالطبع . وفي هذه المرحلة من مراحل تطوير التقييم في منظومة الأمم المتحدة ، التي لا بد أن تكون فيها الصفات المشتركة عامة الانتشار تماما ، يعد قيام وحدة التفتيش المشتركة بنشر أى تقنيات تبيين فاعدها في عمليات التقييم الفعلية مساهمة قيمة جدا .

٩ - وبالإضافة الى ممارسات مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، قد يكون من المفيد أن توضح أيضا في الحسابان الدروس التي ستستفاد من الخبرة المكتسبة في أماكن أخرى .

### ثانيا - التعليقات

١ - كما أشير في الفقرة ٤ أعلاه ، تيد وصياغة جميع ما ورد في نص تقرير وحدة التفتيش المشتركة تقريبا من اعتبارات وخيارات مرضية لمعظم وكالات المنظومة . بيد أن ثمة بضع نقاط تود لجنة التنسيق الادارية أن تعلق عليها .

### ألف - الشمول

١١ - لدى مناقشة مدى شمول التقييم ، يقدم التقرير ، في الفقرة ٣٢ ، قائمة مفيدة بمعايير لاختيار أنشطة للتقييم . وتشمل هذه أنشطة ينظر في اجراء اعادة تنظيم أساسية لها ، وأنشطة غير موثوق في فعالية تكاليفها ، وفتات أخرى من الأنشطة . وقد يكون من المفيد أن تضاف فقرة أخرى الى هذه القائمة وهي : الأنشطة التي يرى انها ناجحة . والقصد من التقييم في هذه الحالة لن يكون ، في الدرجة الأولى ، الكشف عن المشاكل (وان يكن ينبغي عدم افعال هذه المشاكل اذا ما وجدت) ، بل ادراك أمرين :

( أ ) أسباب النجاح ، بحيث يمكن محاكاة هذه الأسباب حيثما كان ذلك ممكنا ؛

( ب ) طبيعة النجاح ، وجوانب القصور فيه بوجه خاص ، بحيث يمكن لمديرى البرامج تعلم وضع الأهداف لمجالات أقل نجاحا ، تتسم بأنها واقعية ومن ثم تتطلب بحق الكثير من العناية .

### باء - خطة للشمول التنظيمي

١٢ - يشير التقرير ، في الفقرة ٢٩ ، الى أن جهود التقييم الداخلي ينبغي أن تسترشد " بخطة موضوعة بعناية للشمول التنظيمي " . وقد وضعت فعلا في عدة وكالات خطط متوسطة أو طويلة الأجل لعمليات التقييم تشمل جميع أنشطة الوكالة لفترة من الزمن . وفي بعض المنظمات ، تقوم الهيئات الادارية بالاضطلاع بعمليات التقييم هذه على أساس مستمر . بل ان الهيئات الحكومية الدولية المختصة في منظمات أخرى كان من رأيها أنه ليست ثمة حاجة الى خطة رسمية للشمول . ففي الأمم المتحدة مثلا جرت الممارسة بأن تقوم لجنة البرنامج والتنسيق بتحديد برنامجين أو ثلاثة برامج ليجرى تقييمها قبل ذلك بسنة أو سنتين ، وقد تبين أن هذا التخطيط الدقيق ، رغم خالته ، يفي بالمطلوب .

جيم - الأهداف

١٣ - تدود لجنة التنسيق الادارية ، فيما يتعلق بالعبارة الواردة في الفقرة ٤٠ ، بأن "الوضوح في الأهداف" ، محللة وفق المعايير المذكورة في الفقرة ٣٩ ، "ليس من السهل تحقيقه" ، أن تتناول هذا الأمر بمزيد من التفصيل . فالمعيار الأول هو أنه ينبغي للأهداف " أن تبين بوضوح الحالة المحددة التي ينبغي فيها بلوغ الهدف (الشرط الأساسي) " . فكل أنشطة منظمات الأمم المتحدة تقريبا التي هي ليست مشاريع قطرية للتعاون التقني انما وضعت ليستفيد منها كثير من البلدان ، ومن ثم يتعين أن تظهر آثارها في سياقات كثيرة مختلفة . وفي ظل هذه الظروف فان ، نظرياً " الحالة المحددة التي ينبغي فيها بلوغ الهدف قد لا تنطبق على بعض أنواع البرامج " . ومن الحالات التي يحوم الشك حول امكانية تطبيق هذه النظرية عليها الأنشطة الداعمة للمفاوضات والدراسات المتعددة الأطراف والدراسات الاستقصائية للمشاكل أو المياسات العالمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية أو كليهما . ويصح ذلك بالقدر نفسه على المعيار الثاني . ذلك أنه قد يتعين فيما يتعلق بأي برنامج عالمي النطاق يرمي الى صياغة سياسة عامة أن يتكيف هذا البرنامج مع أولويات مختلفة في مناطق أو بلدان مختلفة . والمعيار الخامس يشير بالفعل الى هذه المشكلة وي طرح التحدي المتمثل في " جعل بيانات الأهداف واضحة وبسيطة قدر المستطاع " مع " مراعاة الأهداف المتعددة والتي يمكن أن تكون متعارضة " . وهذا ، في الواقع ، تحد هائل يواجهه واضعي البرامج في منظومة الأمم المتحدة ولا يمكن حله الا بمساعدة أجهزة رسم السياسة .

دال - التقييم " الجارى " والتقييم " اللاحق "

١٤ - ثمة اشارة ، في الفقرتين ٧٠ و ٧١ من التقرير ، الى امكانية القيام بالتقييم خلال تنفيذ الأنشطة (التقييم " الجارى ") وبمعد اتمام النشاط (التقييم اللاحق) . وقد ورد هذا التمييز نفسه في تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن مجموعة مصطلحات التقييم (A/34/286) . وقد نوقش هذا الموضوع مناقشة مستفيضة في تعليقات لجنة التنسيق الادارية على ذلك التقرير (A/34/286/Add.1) .

ثالثا - توصيات التقرير

١٥ - تقترح التوصية الواردة في الفقرة ٨٤ من التقرير اعتماد " هذه المبادئ التوجيهية لتكون مبادئ توجيهية أولية لأنشطة التقييم الداخلي في منظومة الأمم المتحدة " . وفي ضوء الفقرة ٨ ، التي ورد فيها " ان المقصود بهذه المبادئ التوجيهية ليس أن تكون مجموعة متصلة من التعليمات وانما يقصد بها أن تطبق " بصورة مرنة وتجريبية على حالات التقييم الكثيرة التنوع " ، فان لجنة التنسيق الادارية تقبل هذه التوصية .

١٦ - وفي الفقرة نفسها ، تقترح وحدة التفتيش المشتركة القيام باستعراضات دورية لهذه المبادئ التوجيهية . وترى لجنة التنسيق الادارية أن هذه الاستعراضات ستكون بالفعل مفيدة جداً ، شريطة أن تنقضي فترة كافية من الوقت بين كل استعراض وآخر حتى يمكن استخلاص دروس التجربة .

١٧ - وفي الفقرة ٨٥ ، توصي وحدة التفتيش المشتركة بأن تقدم كل منظمة من منظمات الأمم المتحدة "تقريراً مبكراً إلى هيئتها التنفيذية أو الإدارية" بشأن ١٢ بنداً من البنود المتصلة بالتقييم ورد تعدادها في الفقرة ٨٦ . ولئن كانت عدة منظمات في المنظومة قد تعهدت فعلاً بتقديم تقارير إلى الهيئات الحكومية الدولية المختصة لكل منها بشأن أنشطة التقييم الداخلي ، فإن هذه التقارير قد لا تشمل بصورة كاملة ، على الأقل في المرحلة الأولى ، على جميع البنود الاثنى عشر المتعلقة بالاجراءات والمنهجية ، وهي البنود المذكورة في الجدول الوارد في الفقرة ٨٦ . ومن الجدير بالملاحظة ، في الوقت نفسه ، أنه توجد في منظمات أخرى استعراضات حكومية دولية لتقارير التقييم ، وان هذه الاستعراضات تغطي كثيراً من جوانب التقييم المذكورة في الجدول . كما توجد بالفعل في بعض المنظمات شروط في أطر أخرى ، وتكون في كثير من الأحيان استجابة لتقارير متصلة بالموضوع لوحدة التفتيش الإدارية ، بشأن رفع التقارير عن التخطيط والبرمجة ، وتحسين الأهداف ، واستخدام المؤشرات ، وبصورة أقل مباشرة بشأن كثير من البنود الأخرى الواردة في الجدول . وفي تلك الحالة ، ترى اللجنة أن التوصية الواردة في الفقرة ٨٥ مطبقة بصورة كافية عن طريق شروط رفع التقارير هذه . يضاف إلى ذلك أن متابعة المشاورات فير الرسمية مع موظفي الوكالات المعنيين بالتقييم ، وهو الأمر الذي بدأته وحدة التفتيش المشتركة ، من شأنها أن تساعد كثيراً على زيادة تحسين هذه العملية وتخفيف الحاجة إلى تقديم التقارير بصورة متواترة .

١٨ - ولئن كان المقصود بهذه المبادئ التوجيهية الأولية هو نظم التقييم الداخلي لمنظمات الأمم المتحدة ، فإنها قد تصلح كذلك لأن تستخدمها الحكومات في تقييمها الخاص للبرامج والمشاريع التي تستفيد من التعاون التقني من جانب منظمات الأمم المتحدة . ويبدو أن المشاركة الوطنية الفعالة في التقييم على الصعيد القطري من الأمور الأساسية لضمان المشاركة الكاملة من جانب الحكومات في أنشطة التعاون التقني ، التي يكون اسهام منظمات الأمم المتحدة فيها ، في معظم الحالات ، محدود النطاق ، ومراقبتها لتلك الأنشطة .

-----